الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الأزمـــة الماليـــة والكســاد الاقتصــادي واقتصــاد الســوق في العــراق!

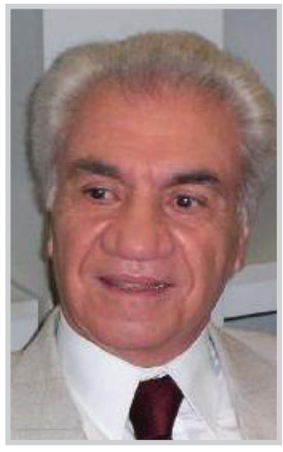

د . كاظم حبيب

هزت الأزمة المالية الدولية وبروز مظاهـر صارخة لاحتمـال كبير في تحولهـا إلى أزمة اقتصادية شاملة قناعات الكثير من الناس بالنظـام الرأسـمالي في جميع بلـدان العالـم وشـككت بقدرة هذا النظام على الاستمرار لدى أوساط واسعة من شعوب العالم ، كما أنعشـت في الوقت نفسه نفوس أولئك الذين يعانون من اسـتغلال العلاقـات الإنتاجيـة الرأسمالية على الصعيد الدولي. ودون أدنـى ريب أنعشـت أيضاً نفوس أولئك الذين يأملون في بنـاء الاشـتراكية فـي بلدانهم وعلى الصعيد العالمي ،

إذ أنهـم يواجهون وأكثر من أي وقت مضـى البطالة الواسـعة والفقر المدقع لمئات الملايين من البشـر ومـن المرض والمعاناة الشـديدة مـن الاسـتغلال وتنامـي أعـداد المليارديرية في العـالم ، إضـافة إلى اتسـاع الفجوة بين مسـتوى تطور الدول الفقيرة والدول الغنية وبين الفقراء والأغنياء على الصعيد العالمي.

لا شك في أن الرأسمالية ليست نهاية التاريخ ، كمـا ادعـى ذلك يومـاً فرانسـيس فوكاياما ولفترة قصيرة ثم تراجع عن هذه الموضوعة غـير الجدليـة والمتعجلـة ، بـل أن التاريـخ سيسـتمر بعد نهاية الرأسمالية على الصعيد العالمي لينشـأ على أنقاضـه نظام اقتصـادي جديد يأمل الإنسـان وتأمل البشرية أن يكون خالياً من الاستغلال الذي يعانيه الآن.

ولا شـك في أن الأزمة الراهنة عميقة الجذور وسـتكون شـاملة ، وهي ليست بسـبب أزمة العقارات فقط ، بل اعمق وابعد من ذلك بكثير ، فهـي تشـير إلى تفاقم وتراكم التناقضـات والصـراعات الاجتماعيـة الكثـيرة والتـي تفعـل اليوم بوضـوح في المجتمـع الأمريكي والعـالم ، وهـي في كل الأحـوال أكـثر عمقاً وشـمولية من أزمـة ١٩٢٩-١٩٣٣ ولن تنفع الإجـراءات التـي اتخذت في تلـك الفترة في معالجة الأزمة الراهنة ، بل تسـتوجب وضع سياسات أخرى واتخاذ إجراءات أخرى أكثر عمقاً وجذرية، عدا أنها تحصل في ظل مرحلة جديدة مـن مراحل تطور الرأسـمالية مرحلة الراسمالية المعولمة.

لا شـك في أن النظام الرأسمالي في الولايات المتحـدة الأمريكيـة وعلـى الصـعيد الـدولي يمتلـكان طاقـة داخليـة وديناميكية مـا تزال كافيـة لتفـادي انهيـار الرأسـمالية ومعالجة عواقب الأزمـة نسـبياً ، إذ أن تلـك المعالجة لن تقضـي على الأسـاس الذي تنشأ عنه مثل هـذه الأزمـات . إذ أن طبيعـة المرحلـة التـي يمـر بها النظام الرأسـمالي العالمـي ، مرحلة الرأسـمالية العولمـية بقوانينها الاقتصـادية الموضـوعية الخاصـة ، إضـافة إلى القوانين الموضـوعية العامـة للرأسـمالية ، سـتوفر إمكانيـة تحقيـق تعاون دولي يضـمن تفادي تفاقـم الأزمة وحصـول انهيـارات في النظم الرأسـمالية. فالدول الرأسمالية بشكل منفرد ومجتمعة قد :

١. تحركت بسـرعة على الصـعيدين المحلي والـدولي لتضـمن اتخـاذ وتنفيذ إجـراءات متنوعـة لمواجهـة الأزمـة الماليـة وتجاوزها خلال فترة غير طويلة ، وهي مجبرة وقادرة علـى ذلـك بسـبب التشـابك في الاقتصـادات والتقسـيم الـدولي للعمـل والمصـالح وفي طبيعـة عمـل الشـركات المتعـددة الجنسـية ، برغـم المعانـاة الكبـيرة التـي سـتلحق بمؤسسات اقتصـادية كبيرة ومتوسطة غير قليلـة ، بسـبب عجزها عـن الصـمود بوجه هذه الأزمة. وستبذل الجهود لمنع تحول هذه الأزمة إلى كساد شامل.

٢. لقـد وضـعت الـدول الرأسـمالية منفـردة مبالـغ طائلـة وفلكية لمعالجـة الأزمـة الماليـة في بلدانهـا ، سـواء تلـك التـي تعرضـت لها البنوك أم كبرى الشـركات المتعددة الجنسية ، كما في حالة شـركات إنتاج السـيارات مثلاً ، (إذ أن كل شـخص عامل في شـركات إنتاج السـيارات يساهم في خلق خمس فرص عمل في مجالات ترتبط بإنتاج السـيارات وبطالة واحد منهم يؤدي إلى بطالة الخمسـة أيضاً). وبالتـالي سـيتم تـدارك إنهيـار الكثـير مـن البنوك والشركات الكبرى.

٣. إن الرأسـمالية علـى الصـعيد المحلـي والـدولي ليسـت معرضـة لانهيـارات كبيرة ، بل أنها سـتستمر كنظام اقتصادي – اجتماعي – سياسـي ، وسـتبقى القوانين اقتصادية للرأسـمالية في مرحلـة العولمـة تواصـل وجودها وفعلها لحقبة زمنية طويلة نسبياً.

٤. وسـيكون للدولـة الرأسـمالية، رغـم المحافظين الجـدد واللبراليين الجدد، دورها في معالجـة هـذه الأزمـة مـن خـلال ثلاثـة إجراءات، وهي: أ) تقديم قروض مالية كبيرة للبنوك والشركات الرأسمالية التي تقف على حافـة الانهيـار والإفلاس ؛ ب) شـراء أسـهم من جانـب الدولة لتكون لها حصـة فعلية في الكثير من البنوك والشركات ، بخلاف موقف اللبراليـة الجديـدة التي ترفض أي مشـاركة للدولـة في الشـؤون الاقتصـادية ، وهـي محاولـة لتحمـل أعباء الأزمة ثـم التخلي عن تلك الأسهم لصالح تلك الشركات لاحقاً ، وفق ما يطمـح إليه المحافظون الجـدد ؛ ج) اتخاذ إجراءات جديدة لتجديد نظم عمل المؤسسات المالية الدولية وضـمان رقابة حكومية محلية ودولية أوسـع ، إضـافة إلى محاولة تقليص مضاربات أصحاب رؤوس الأموال ، ونسب الأرباح العالية والمفتعلة التي مارستها البنوك العقارية وغيرها ، برغم استحالة تحقيق هذا الهـدف. وسـتكون هـذه المعالجـات ترقيعية بطبيعـة الحال ، ولكن هذه الأزمة لن تسـقط النظام الرأسمالي ، ولكن ستغير النظرة إليه لدى شعوب العالم وستضعف مواقعه كثيراً.

وهـي تهـدد بتصـاعد الصـراع الطبقـي إلى مسـتويات جديدة ، خاصة وان الراسماليين لا يبـدون أي مواقف مرنة للمسـاومات التي شـهدها القـرن العشـرون بين العمـل ورأس المال بسـبب وجود دول المعسـكر الاشتراكي والمنافسة بين المعسكرين والحرب الباردة.

٥. وسترمي الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً عبء الأزمة المالية واحتمال الكساد الاقتصادي وما ينشـأ عنهما من عواقب سلبية حادة جداً علـى كاهـل الكادحين والفئات المتوسـطة في بلدانهـا ، وعلى عاتـق الدول النامية بشـكل مباشـر أو غير مباشر. وستتفاقم البطالة في الدول الراسـمالية المتقدمة ، ولكن في الدول النامية ايضاً ، وسـتتراجع الأجور والقدرة الشـرائية للسـكان ...الخ ، في حين ستحقق فئات راسمالية معينة ارباحاً كبيرة من جراء ذلـك. ولا بد مـن متابعة المؤتمر الاقتصـادي الذي ستشـارك به عشرون دولة وما يمكن أن يصدر عنه من قرارات وإجراءات والذي عقد يوم ٢٠٠٨/١١/١٤.

إن الهـزة التي اصـيب بها العالم الرأسـمالي دفعت بجمهـرة كبيرة جداً مـن الناس ، بمن فيهم الرأسـماليون ، إلى قراءة كارل ماركس ثانية ، وخاصـة سـفره الكبـير «رأس المال» في محاولـة منهم لفهم حركـة وفعل القوانين الاقتصـادية للراسـمالية وآليات فعل قوانين السـوق ...الـخ لا لانتهـاج طريق آخـر ، بل لفهم الرأسمالية وحمايتها من الانهيار. ولكن هنـاك مـن يدرس كارل ماركس ليسـتوعب القوانـين المنظمـة لهـذا النظـام وآفاقـه وما يمكن أن ينشأ على انقاضه.

إن هـذه الهـزة الكبـيرة سـاعدت في تعريـة الاتجـاه اللـبرالي الجديـد (نيوليبرالـزم) وتجلياتـه في السياسـات التـي تمارسـها المؤسسـات الماليـة الدوليـة ، البنـك الدولي وصـندوق النقـد الـدولي وكذلـك سياسـات الولايات المتحدة العولمية، إزاء الدول النامية وسـعيها لفرض التكيف الهيكلي والإصـلاح الاقتصـادي وكـف الدولـة عن المشـاركة في النشـاط الاقتصـادي وفرض الخصخصـة التامة كشروط ملزمة لتقديم القروض أو دعم عمليـات التنمية في الدول النامية ، وبالتالي لا بد لهذه المؤسسـات من إعادة النظر بأسس وشـروط عملها وعلاقاتها بالـدول النامية وبالدول الرأسمالية المتطورة.

كمـا أن هـذه الهـزة الكبـيرة سـتجعل الدول النامية حـذرة جـداً مـن إعـلام ودعايـات اللبرالية الجديدة في العالم والتي ترفض أي تدخل للدولة في الشأن الاقتصادي على سبيل المثـال لا الحصـر، في حـين كانت وسـتبقى الدول النامية بحاجة ماسة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعلى مشاركة القطاع العـام في عمليـة التنميـة إلى جانـب القطاع الخاص والقطـاع المختلـط. لقـد انهـارت نظريـة اللبرالية الجديدة ولكـن لا يعني أنها انتهـت أو سـيكف دعاتها عن العمـل من أجل ممارسـتها في الـدول الرأسـمالية المتقدمـة ، بـل يمكـن الادعاء بأنها ولحـد الآن لا تزال هي الفاعلة في اقتصاديات الدول الرأسمالية وعلى صـعيد العلاقـات الاقتصـادية الدولية وفي سياسـات الولايـات المتحـدة الأمريكية بشـكل خاص. ويبدو بنا بـأن دعاة اللبرالية الجديدة في الدول النامية ، ومنها العراق، ما زالوا أكثر نشاطاً وحيوية ويعملون لفرضها في بلدانهـم. ويشـكل العـراق الدولـة التـي تضـافرت جهود الولايات المتحـدة الأمريكية وصـندوق النقـد الـدولي والبنـك الدولي من جهـة ، ودعـاة اللبرالية الجديـدة العراقيين مـن جهـة أخـرى ، لفرض انتهـاج نمـوذج المؤسسـات المالية الدولية فيه ، وهو نموذج ليس في صالح العراق في كل الأحوال وأملي أن يندحر خلال الفترة القريبة القادمة.

إلا أن الأزمة المالية واحتمال كبير في انفجار الأزمة الاقتصـادية والكساد الدولي يفترض فيهمـا أن لا يدفعـا إلى التطـرف والمغـالاة في التحليـل الذاتـي والمزاجي الذي يسـتند إلى رؤيـة مسـبقة الصـنع ورغبـة في انهيار الرأسـمالية ، وهـي رؤيـة غـير واقعيـة. ستكون لهذه الأزمة عواقب سلبية كبيرة على جميع دول العالم بسبب العلاقات الاقتصادية الدولية المتشـابكة واستحالة فصـل اقتصاد دولـة معينـة أو مجموعـة دول عـن واقـع العولمـة الاقتصـادية ، ولكـن تلـك العواقـب سـتكون متباينة في تأثيرها على اقتصاديات الـدول المختلفة ، أي أنها لن تكون واحدة في كل الأحوال.

إن القبـول باقتصـاد السـوق في الواقـع العراقـي في أعقاب سـقوط النظام البعثي لم ينجم عن رغبـات وإرادات ذاتية لهذا الحزب أو ذاك أو لهـذا السياسـي أو ذاك ، بـل هـو قبول إلزامي وموضـوعي ناشـيء عن واقع اقتصـادي واجتماعي قائم فعلاً. فالاقتصـاد العراقـي يعـاني تخلفـاً شـديداً في القـوى المنتجـة المادية والبشـرية ووحيـد الجانب ، اقتصـاد اسـتخراجي نفطي وزراعي تسوده العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية.

إن المرحلـة التـي يمـر بها العـراق تؤكـد أن العلاقـات الإنتاجية التـي يفترض أن تنهض علـى أنقاض العلاقـات الإنتاجيـة شـبه الإقطاعية هي العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وليـس غيرهـا. والعلاقـات الإنتاجيـة الرأسمالية تعني سيادة القوانين الاقتصادية للرأسـمالية ، وتعني دون أدنى ريب اقتصاد السـوق بآلياتـه المعروفـة والـذي يعنـي بالضـرورة حصـول اسـتغلال للمنتجين في الريـف والمدينة وللمثقفين (العمل الجسـدي والفكري)..الـخ من جانب أصـحاب رؤوس الأمـوال. وبالتـالي فـأن الدعـوة إلى تغييب اقتصـاد السـوق دعوة غـير جدية ومضـرة وتعطي انطباعاً خاطئـاً وكأن علينا أن نعمل من اجل الاقتصاد الاشتراكي في هذه المرحلة ، برغـم عدم تسـمية ذلـك في كتابـات بعض الكتاب العراقيين في الآونة الأخيرة ، أو كما حاول إعطاء هـذا الانطباع الكاتب الصـيني الأمريكـي والطالب الجامعـي «مينك لي» في مقاله المنشور في الثقافة الجديدة العدد ٣٢٥ ، أواسـط تموز/يوليو ٢٠٠٨ ، والموسوم : ماذا بعد النيوليبرالية؟ ص ١١٧-١٢٦.

حلل كارل ماركس النظام الرأسـمالي وكشف عـن قوانينـه الموضـوعية الفاعلـة واتجـاه حركـة وفعل تلـك القوانـين وآليات اقتصـاد السـوق وطبيعة النظام الاستغلالية ، ولكنه لم يرفض نمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في اقتصـاديات الدول الأوروبية حيث جرى تحليلها ، بل كان يراها ضـرورية بالارتباط مع طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها شـعوب الـدول الأوروبيـة حينـذاك ، وكان يرى بأن الفئـات الرجعيـة وحدهـا هـي التـي كانـت تقف أمام نشـر وتوسـيع العلاقات الإنتاجية الرأسـمالية والتبـادل السـلعي في العلاقات الاقتصـادية الدوليـة ، وهـي التـي تزيـح عمليـاً تلـك العلاقـات الإنتاجيـة الإقطاعيـة ، إذ أن نضـوج وتطـور العلاقـات الإنتاجية الرأسـمالية في بلدان العالم هي التي ترسـي القاعـدة الماديـة للتحـول صـوب العلاقـات الإنتاجية الاشتراكية.

كما هـو معروف لا تنمو العلاقـات الانتاجية الاشـتراكية في أحضـان العلاقات الإنتاجية الإقطاعية أو شبه الإقطاعيـة ، وليس هناك من طريـق يمكن ان نسـميه بطريـق التطور اللارأسـمالي ، بل يعتبر النظام الرأسـمالي المتطـور موضـوعياً مـع نضـوج الشـروط الذاتيـة همـا عشـية التحول صـوب علاقات جديـدة ، علاقات الإنتاج الاشـتراكية. هكذا كان تقدير كارل ماركس. إن القبول باقتصـاد السوق لا يعني عدم الكشف عن قصوره وعن طبيعته الاستغلالية ، ولكن لا يعني التصدي لتطـور اقتصـاد السـوق لأن ليس هناك من بديـل لـه بالارتباط مـع طبيعـة المرحلة التي يمر بها العراق.

واقتصاد السوق ، برغم كون قوانينه واحدة ، إلا أن تطبيـق هـذه القوانين متباين من بلد إلى آخر بحكم مستوى تطور علاقات الإنتاج الرأسـمالية فيهـا. وانتهـاج طريـق اقتصـاد السـوق لا يعنـي ولـوج طريـق اللبراليـة الجديدة ، كمـا لا يعني عدم تدخل الدولة في الشـؤون الاقتصـادية ، بل يفترض أن نجد في الاقتصـاد العراقي ، وفق الواقع العراقي الفعلـي ، ثلاثة قطاعات اقتصـادية من حيث الملكية:

×× قطاع خاص محلي وإقليمي ودولي.

×× قطـاع عام أو حكومي ينطلق من إمكانات العراق المالية الناشئة عن ثروته النفطية.

×× قطاع مختلط ، سـواء ناشـيء عن تعاون القطاع الخاص المحلي أم الإقليمي أم الدولي مع القطاع الحكومي.

ويمكـن أن يكـون نشـاط هـذه القطاعات في جميع فروع وقطاعات الاقتصـاد العراقي مع إبقـاء ملكية الثروة النفطيـة للدولة العراقية أو المجتمع العراقي.

إن المرحلـة التـي يمـر بهـا العراق هـي التي تسـتوجب تنشـيط القطاع الخاص وإتاحة الفرصة له للمشاركة الواسعة لضمان تطوير الطبقـة الوسـطى أو البرجوازيـة الوطنيـة العراقيـة في جميـع القطاعـات والفـروع الاقتصادية ، وخاصة في الصناعة والزراعة والتجـارة والنقـل وفي قطـاع الخدمـات والاتصـالات. وهـو الطريـق صـوب إقامـة المجتمع المدني الديمقراطي.

اقتصـاد السـوق لا يعنـي عدم تدخـل الدولة في النشـاط الاقتصـادي والرقابة على آليات اقتصاد السو ق وحركة وفعل قوانين العرض والطلب إلا في مفهـوم أيديولوجي الولايات المتحـدة الأكثر محافظـة والأكـثر تطرفاً في رفـض دور الدولـة في الحياة الاقتصـادية ، بل يفترض وجود مثل هذا الـدور والتدخل لصـالح الاقتصـاد العراقـي ، وخاصـة في وضـع القوانين الملزمة بالنسبة إلى مجموعة من العلاقات الاقتصـادية التي تحد من فجوة دخول الضـرائب التصـاعدية المباشـرة على الدخـل وتقليـص مسـتوى الضـرائب غـير المباشـرة مثلاً ، أو تحديد الحد الأدنى للأجر وعـدد سـاعات العمـل والضـمان الصـحي والضـمان الاجتماعـي والعطلـة السـنوية وحل نزاعات العمل أو بين العمل ورأس المال ...الخ. من هنا كانت الدعوة إلى ممارسـة ما يدعى باقتصاد السوق الاجتماعي.

إن إعطـاء الانطبـاع ، وكأن الأزمـة الماليـة الدولية وبوادر الكساد الاقتصادي الدولي ، سـتسقط موضوع اقتصاد السوق في العراق أو في الـدول النامية ، غير سـليم وغير مفيد ، بـل يفترض أن نعمـل باتجاهـات ثلاثـة جوهرية ، وهي:

١. فضـح الفكـر اللـبرالي الجديـد (النيوليبرالـزم) الـذي لا يـزال يعمـل في العـراق تحت تأثير مجموعة من السياسـيين العراقيـين الذيـن يحتلـون مواقع مسـؤولة ورئيسـية ، ودور مباشـر في الشـأن الاقتصـادي العراقي وفي سياسـة الحكومة الاقتصادية ، والتي تجد تعبيرها في القبول بشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أولاً ، ورفض التصنيع عملياً والاعتماد على التجـارة الخارجيـة اسـتيراداً وتصـديراً ، وهـي سياسـة تضـعف القـدرة علـى تحقيق التراكم الرأسـمالي الضروري لتنمية الثروة الاجتماعيـة وتسـتنزف موارد النفـط المالية دون بناء القاعدة المادية للتنمية الاقتصـادية وتغيير بنية المجتمع الطبقية.

٢. تبيـان طبيعة المرحلـة التي يمر بها الاقتصاد والمجتمع في العراق ، وبالتالي يعتبر اقتصاد السوق ضـرورة ملحة يرتبط بتطـور العلاقات الإنتاجية الرأسـمالية التي يفترض إقامتها في العراق.

٣. وأن اقتصـاد السـوق يتطلـب الرقابـة الحكوميـة ، كمـا لا يعنـي انفـراد القطاع الخاص بعمليـة التنمية والبناء ، بل يشاركه القطاع الحكومي والقطاع المختلط.

٤. وأن من الواجب إصـدار قوانين تحد من درجة الاسـتغلال من خلال جملة من الإجراءات الاقتصادية في إطار ما يطلق عليه باقتصاد السوق الاجتماعي ، وضمان علاقة عقلانيـة بـين التراكـم والاسـتهلاك ، وبـين الأجور والرواتب وفائض القيمة.

٥. وأن هـذه العمليـة تفترض وتسـتوجب سـيادة الدولـة المؤسسـية والدسـتور والحياة المدنية الديمقراطية.

حسابات الاسعار واثارها الاجتماعية

هادي طعمة

.اي نظـرة الى غالبية الرواتـب تفيد بانها مبالـغ كبـيرة ، وهـذه حقيقـة لاشـك فيها ،الا ان هذه المبالغ لانحصـل بها على سـلع وخدمـات تكافئهـا او تغطيهـا لمدة شـهر ، ومن ثم فان هذه السلع تضع تحت انظارنا حقيقة اخرى هي ان سعرصرف الدينار لم يؤت ثماره في سوقنا المحلية.

وثمة حقيقة ثالثة تتضح من انخفاض سعر الدينـار مقابل ارتفـاع السـلع والخدمات ، وان الدولارالـذي خفضـت الولايـات المتحدة سـعره قبل عدة شهورالى النصف ، باتت قيمته الشـرائية تسـاوي نصف ما كانـت عليـه ، اي ان العائـد مـن دولارات النفط تسـاوي حاصل القسمة على اثنين ، مـن ثم فان عائدات النفـط حينما بلغ اعلى سـعر له قبـل الازمة المالية العالمية تصـبح ٧٣،٥دولار ،وهو بموجب اسعاره الحالية يقـارب ال(٣٠)دولارا ليـس الا ، وسـعر صـرف الـدولار الان بالدينـار العراقـي وهو١١٨٩انمـا هوفي واقع الامر ضـعف سـعره المعلـن وضـعف قيمتـه بالقياس بدولار ما قبـل التخفيض اي ٢٣٧٨دينارا ليـس غير وفي هـذا ما يجيب عن سـؤال مبالـغ الرواتب التي تبدو كبـيرة ، معادلة بقيمـة الصـرف الحقيقـي للـدولار ، فـكل ٢٣٧٨ دينـارا تسـاوي (١٠٠) مئـة دولار

من الزيـادات الطارئـة علـى الاسـتيراد جـراء ارتفاع اجـور النقل ايضـا بسـبب اضطراب الوضع الامني ومضاعفة اجور حتى المواصـلات الداخليـة بالرغم من ان الامن لم يعد مفقودا كما كان وبرغم تيسـر النقل الا ان الاسعار واصلت زياداتهادون حسـاب لاي متغـيرات امنيـة ومـا يتبعها مـن تأثير على دخل الاسـر .وما لم تفرض الدولـة (دولـة القانـون والمؤسسـات) هيبتهـا بكونهـا تعمـل لمصـلحة المواطـن الانسـان ،فان الامر السـائر الان الى جعل المواطـن الانسـان في خدمـة كل مـا لـه علاقـة بالسـوق او باقتصادالسـوق عامة خلافا لقاعدة كل شـيْ في خدمة الانسان ، سيؤدي الى ازدياد فئات ما دون خط الفقر وتفاقـم انفعالاتهـا وتفاعلاتهـا المنظـورة وغـير المنظـورة بمـا يشـعر هـذه الفئات الكثـيرة العدد من المواطنين بواقع البؤس الحقيقي الـذي يولد ما لاتحمد عقباه ،وما يترجـح في واقع الحياة اليومية ان يؤدي تناميـه الى بـروز ظاهـرات ذات خطر دل عليهـا قيـام اضـطرابات دمويـة وثورات معا ،وتواريخ الشعوب الشرقية والغربية حافل بما نقول .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com